

المبحث الثاني

التطور التاريخي لديون السودان

تعتبر مشكلة الديون الخارجية من اخطر واعقد المشاكل التي تواجه البلدان النامية وتكمن خطورة هذه المشكلة في استنزاف الإمكانيات المالية في الدول النامية غير المصدرة للنفط ومعاناتها في مجال توفير المال اللازم لمقابلة حجم استثمارات السنوية المتفرقة لأنها تعاني من مشكلة الفجوة المزدوجة بين الصادرات والواردات وبين المصروفات والإيرادات الأمر الذي يضطرها إلى الاستدانة من المصادر الأجنبية لتغطي هذه الفجوة.

إن الاقتصاد السوداني لا يختلف كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية الاخرى إذ أن الصادرات تعتمد على محاصيل زراعية محدودة لا يمكن التحكم في أسعارها في الأسواق العالمية واحتياجات التنمية الاقتصادية والعالمية من جهة وعجز البلاد عن زيادة مدخراتها المحلية وحصيلتها من النقد الأجنبي من جهة أخرى . لقد بدأ تعامل السودان مع العالم الخارجي خلال فترة الحكم الثنائي ومعلوم أن هدف المستعمر هو سيطرة اقتصادية على الدول الصغيرة المتخلفة واستنزاف مواردها لصالح الدول الرأسمالية وتأهيل المستعمرة لتقوم بهذا الدور وانطلاقا من هذا الفهم جاءت بريطانيا إلى السودان بهدف توفير المادة الخام الأساسية لأهم منتجاتها البريطانية وهي القطن وبأقل التكاليف الممكنة وذلك من خلال تبني شركاتها ورأسمالها لعملية استزراع القطن وحلجه ليكون جاهزا للتصدير إلى لانكشير . ولما تمكنت من احتلال السودان السودان بمعاونة الجيش المصري فرضت عليه شكلا من أشكال الحكم أطلقت عليه الحكم الثنائي .

يرجع تاريخ دخول السودان في عالم القروض الأجنبية بمفهومه الحديث إلى عام 1958م حيث حصل السودان على أول قرض من البنك الدولي بمبلغ 39 مليون دولار أي ما يعادل (13.6) مليون جنيه سوداني لينفق على تطوير السكة الحديد السودانية وقد كان سعر الفائدة على القروض (5.5 %) تسدد في فترة عشرين عاما منها فترة إعفاء لمدة 3 أعوام فقط وقد كان القرض الثاني الذي حصل عليه السودان خلال عقد الخمسينات هو بمبلغ (5.5) مليون جنيه إسترليني من يوغسلافيا عام 1959 م لبناء السفن . ثم أخذت تتراى القروض على السودان خلال الستينات من مصادر دولية وإقليمية وثنائية

وقد حصل السودان خلال فترة الستينات على ثلاثة وثلاثين قرضاً من مصادر مختلفة كانت تفاصيلها كالآتي :-

المصدر	عدد القروض	المبلغ بالعملية المحلية	المبلغ بالعملة الأجنبية
البنك الدولي	5	45.098	129.5 دولار
هيئة التنمية الدولية	3	07.93	31.5 دولار
الصندوق الكويتي	3	13.40	13.77 إسترليني
وكالة التنمية العالمية الأمريكية	2	03.20	9.00 دولار
ألمانيا الغربية	3	13.30	153.00 مارك
بريطانيا	4	08.20	8.5 إسترليني
هولندا	2	02.30	22.8 جلدري
إيطاليا	3	07.40	13.74800 ليرة
مصر	2	07.80	9.87 إسترليني
يوغسلافيا	1	07.80	8.0 إسترليني
تشيكوسلوفاكيا	1	03.50	10.0 دولار
الإتحاد السوفيتي	2	10.00	25.00 روبل
بلغاريا	1	05.00	6.0 إسترليني
ألمانيا الغربية	1	04.00	4.0 جنيه سوداني
السويد	1	03.33	35.0 كرونة
المجموع	33	141.03	

المصدر :- العرض الاقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني 1983 م ص 14

يلاحظ أن القروض التي أتت للسودان من المؤسسات الدولية ، البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية يبلغ حجمها 53 مليون جنيه مقابل (88) مليون جنيه كقروض أتت عن طريق التعاون الثنائي أي نسبة 37.6 % لقروض المؤسسات البالغ عددها (7) قروض مقابل 62.4 % للقروض على أساس التعاون الثنائي بالإضافة للصندوق الكويتي البالغ عددها 26 قرض . فقروض المؤسسات على وجه العموم تكون أكبر من قروض الأقطار وأهم الأسباب لهذه الظاهرة :-

هي أن المؤسسات التمويلية قد أنشئت خصيصاً لتقديم العون للول النامية وتكون نسبة الفائدة فيها متيسرة . إذا ما قورنت بسعر الفائدة التجاري .

أما خلال عقد السبعينات فقد حصل السودان على (105) قرضاً وعشرين منحة جاء 9 من هذه المنح من السوق الأوروبية المشتركة وما تبقى منها من

أما في خلال عقد الثمانينات فقد تحصل السودان على 12 عوناً في هذا العام تفصيلها على النحو التالي :-

المصدر	عدد القروض	م . بالعملة المحلية	م . بالعملة الأجنبية
هيئة التنمية الدولية	2	190.0	80.000
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	1	15.0	07.500
الصندوق الخاص بمنظمة الأوبك	1	7.07	03.530
صندوق التنمية الريفية	1	10.0	05.500
الصندوق العربي	1	1.3	03.438
ألمانيا	1	61.0	49.903
بريطانيا	1	44.0	71.996
هولندا	1	30.0	01.499
وكالة التنمية العالمية الأمريكية	1	40.0	10.000
الدنمارك	1	0	03.696
المجموع	12		345.562

المصدر : العرض الاقتصادي وزارة المالية 1982 م ص 10
يتضح مما سبق أن جملة القروض والمنح التي حصل عليها السودان منذ عام 1980م تبلغ ما يعادل حوالي (1342) مليون جنيه سوداني . ويلاحظ معظم هذا العون الأجنبي قد جاء على أساس التعاون الثنائي مع الأقطار الأخرى .
والسودان كشأن معظم الدول النامية عانى في نهاية السبعينات من أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض أسعار السلع المصنعة المستوردة من الدول الصناعية الكبرى خاصة السلع الاستهلاكية مما أدى إلى لجوء السودان إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز مما أدى إلى الاختلال في نظام المدفوعات وارتفاع مستوى الأسعار وتدهور العملة المحلية . وقد ساهمت عدد من العوامل الداخلية في تفاقم أزمة الدين في السودان ومنها ضعف الإدارة الاقتصادية في العهود السابقة ، مما ترتب عليه زيادة الإنفاق على الاستهلاك بمعدلات أعلى من الإنفاق على الاستثمار وتمويل الاستثمار من القروض الأجنبية . كما أن عدد المشاريع الاستثمارية لم يكتب لها النجاح ولم تحقق عائدات يمكنها من سداد الالتزامات التي ترتبت عليها . مما أدى إلى تراكم الديون كما يتضح من الجدول التالي .

د. عثمان إبراهيم السيد . ص (397 - 404)

مؤشرات الديون الخارجية (1983م - 1998م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات من السلع والخدمات	إجمالي الدين	إجمالي الدين الصادر من السلع والخدمات	إجمالي الدين الناتج المحلي الإجمالي %
1983م	6.366	1.143	7.452	652	117
1984م	5.982	616	8.594	1.394	144
1985م	7.365	1.256	9.034	719	123
1986م	7.588	914	9.834	1.076	130
1987م	7.386	536	11.636	2.169	158
1988م	8.004	954	12.136	1.272	152
1989م	7.348	1.331	12.855	1.053	175
1990م	7.434	790	15.303	1.936	206
1991م	8.274	506	16.085	3.127	191
1992م	9.294	707	16.321	2.272	173
1993م	10.003	572	16.321	2.825	163
1994م	10.944	734	18.002	2.450	164
1995م	11.074	1.053	19.355	1.837	175
1996م	11.595	913	19.451	2.130	168
1997م	12.301	1.082	19.357	1.789	157
1998م	13.033	1.357	30.194	1.488	155

المصدر : بنك السودان

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الجدول يعكس اتجاهات الديون في السودان في الفترة من عام 1983م وحتى عام 1998م وبعض المؤشرات الاقتصادية للدين الخارجي في السودان ويوضح الجدول تزايد المديونية بشكل مستمر من (7.454) مليون دولار عام 1983م حتى وصلت إلى (20.194) مليون دولار عام 1998م . كما تلاحظ زيادة نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات من 6.52% عام 1983م إلى 3.45% عام 1994م ويرجع ذلك إلى تدهور قيمة الصادرات من السلع والخدمات من (1.143) مليون

دولار عام 1983م إلى (734) مليون دولار عام 1994م وذلك يرجع لاعتماد السودان على الصادرات من السلع الأساسية مثل القطن والصبغ العربي والسمسم . وقد عانت تلك الصادرات من انخفاض الأسعار العالمية وفي نفس الوقت لم تواكب الصادرات والتمويلات الارتفاع الكبير في حجم الديون الخارجية مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من جدول النمو والتناقص في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي .

المبحث الثالث

دور الديون والإعانات في تمويل مشاريع التنمية في السودان

تشير الإحصائيات المتوفرة حتى نهاية 1989م إلى استمرار تحسن الوضع الاقتصادي العالمي تبعث على الإحساس بالتفاؤل والحذر فقد ارتفع الناتج القومي بمعدل 3.5% في الدول الصناعية وتجنّ اليابان في المقدمة كما يتراوح معدل النمو في إجمالي الدخل المحلي الحقيقي بين 3% مقارنة بنمو 3.1% في نهاية 1987م ويعتبر المحللون أن زيادة الاستثمارات التجارية والتي بلغت نحو 12% .

الاقتصاديات الرئيسة خلال 1988م هي العامل المهم لدفع عجلة النمو في العالم كما تشير التقارير إلى أن اقتصاديات الدول الصناعية الرئيسة قد شهدت خلال العام 1988م نمو متواصل مصحوب باستقرار في الاقتصاد العالمي .

أما بالنسبة للدول أو البلدان النامية فقد كانت عموماً أقل نجاحاً من الدول الصناعية المتقدمة من الاستفادة والتحسين النسبي في الانتعاش الاقتصادي العالمي أو التحسن في شروط التبادل التجاري الدولي بصفة عامة ذلك لأن العديد من هذه الدول الخاصة في أفريقيا لازالت تعاني من ضعف النمو الحقيقي من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومشاكل الديون الخارجية وعدم الاستقرار السياسي الناجم عنها . إضافة إلى شح الموارد الأجنبية المتاحة لتمويل الانتعاش الاقتصادي فضلاً عن مشاكل الحلقة المفرغة للفقر .

إذ تبقى هناك في أفريقيا وهي حجم المديونية الكبيرة وتراكم الالتزامات نحوها وعدم الوفاء بها مما يقلل من فرص حصول الدول الأفريقية على قروض جديدة تؤثر سلباً على سحب القروض المصدقة عليها . ولاتحد الدول الأفريقية بدّاً من تقليل وارداتها لإعادة جدولة ديونها بالرغم من أن الدول الأفريقية تشكل 18% من إجمالي ديون العالم الثالث أو الدول النامية على أنها تفوق ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات الأفريقية في عام 1988م وبالتالي تشكل هذه الالتزامات عباً كبيراً مع الموارد المتاحة. وتتخلص المشكلة الأفريقية في تزايد وتراكم التزامات الديون الخارجية مع تعرض عائدات الصادرات إلى الانخفاض وزيادة حجم الواردات مما يعني النمو السلبي لاقتصادياتها وتوقف الموارد الأجنبية لدفع عجلة الإنتاج .

نجد أن نسبة مساهمة المساعدات الخارجية في السودان نسبة عالية ومعظم المشاريع التنموية في السودان هي ذات تمويل خارجي والإنتاج فيها منخفض جداً وهي دائماً ما تحتاج إلى الدعم الحكومي الذي يتطلب أيضاً دعماً خارجياً ويرجع ذلك إلى عدد من المشاكل التي تواجهها هذه المشاريع التنموية . لقد ساهمت المساعدات الخارجية في معظم مشاريع التنمية في قطاعات متعددة في مشروعات القطاع الزراعي.

هناك مشروع أرز أويل في شمال شرق ولاية بحر الغزال وتم تمويل المشروع من حكومة السودان بمبلغ (6.4) مليون جنيه إلى جانب السوق الأوربية المشتركة حيث ساهمت بـ (34) مليون . ولكن الظروف الأمنية بعد عام 1983م فقد انخفضت المساحات المزروعة وبالتالي الإنتاجية ومستقبل المشروع رهين بتحسين الأحوال الأمنية في المنطقة . وهناك مشاريع تواجه مشاكل الدراسة الفنية ومشاكل دراسات الجدوى في القطاع الزراعي مثل مزرعة الأرز التجريبية في النيل الأبيض جنوب مدينة الدويم . وقد قامت الحكومة اليابانية بدراسة المرحلة التجريبية والدخول في المرحلة التجارية ولكن نسبة لعدم تحديد الجوانب الفنية والاقتصادية من قبل الجهة المنفذة لم يتم الدخول في هذه المرحلة . قامت المنظمة العربية للتنمية بدراسة حديثة للاستفادة من المشروع تجارياً غير أن النواحي الفنية لم تحدد بعد فلذلك استبعد المشروع من ميزانية التنمية من العام 1988م / 1989م .

وهناك أيضاً مشروع الشاي التجريبي ومشروع إنتاج البن بمنطقة أتواكا اللذين تم إخراجهما من ميزانية التنمية للعام 1985م / 1989م لعدم وجود وثائق ودراسات الجدوى وعدم توفر وثائق تكلفة المشروع .

بالنسبة لمشروعات القطاع الصناعي الاقتصادي فالمشاكل التي تواجه مصانع السكر تتمثل في مشاكل الري وانسداد الترع والقنوات والمشاكل الإدارية التي تتمثل في تداخل الاختصاصات وعدم تحديد المسؤوليات بين لجنة التحديث ومجالس إدارة المصنع ووزارة الصناعة وانقطاع الإمداد الكهربائي ومشكلة مدخلات الإنتاج المستوردة وعدم توافرها في الوقت المناسب إلى جانب وقف السحب على القروض الأجنبية أحياناً ومشاكل أخرى .

أما مشاكل قطاعي النقل والمواصلات فقد حظيتا باهتمام كبير في تخفيض إعتمادات موازنة التنمية في خطط وبرامج البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية للعام المالي 88 - 89 م وقد نالت المؤسسة العامة للطرق والكباري حوالي 42% من اعتمادات التنمية كما نالت المواصلات السلوكية واللاسلكية حوالي 7% حسب تقديرات الموازنة وقد مولت السوق الأوربية المشتركة والمعونة الأمريكية مشروع طريق السودان كينيا إلا أن المشروع توقف بسبب الحرب . أما مشاريع الطاقة الكهربائية هناك مشروع الطاقة الرابع حيث تم الاتصال بالبنك الدولي للحصول على قرض لتنفيذ المشروع وتم الحصول على قرض من بنك التنمية الأفريقي بمبلغ (46.7) مليون دولار عام 1987م ونم الحصول على (38) مليون دولار عبارة عن حقوق سحب خاصة من البنك الدولي عام 1987م . وكذلك هناك مشروع امتداد محطة بري ويمول هذا المشروع من البنك الدولي . ومشروع كهرباء كريمة ومروي تم تمويله بواسطة حكومة ألمانيا الغربية .

وهناك مشاريع أخرى بتمويل أجنبي (قرض ... منح) متوقفة بسبب الحرب وعدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق مثل مشروع التنمية الزراعية بجنوب كردفان وهو من مشروعات هيئة التنمية الدولية ويشارك بنك التنمية الأفريقية في التمويل . وأيضاً مشروع جبل مرة للتنمية الريفية ويعتبر من أنجح المشروعات بالبلاد وتوقف بسبب النزاعات القبلية .

نلاحظ من هذا العرض أن معظم مشاريع التنمية المذكورة في القطاعات المختلفة هي ذات تمويل أجنبي سواء كان ذلك في شكل قروض أو منح بالرغم من مشاكل عدم وجود التمويل اللازم من المصادر الخارجية أحياناً إلا أننا نجد الكثير من هذه المشاريع يأتي من مشاكل داخلية مثلاً مشكلة الحرب في جنوب السودان وعدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق من المشاكل التي أوقفت كثير من المشاريع التنموية وهي مشاريع هامة التي يمكن أن تدر عملات صعبة ويمكن أن تساهم إلى حد كبير في تقليل مشكلة الديون الخارجية للسودان . إذ يمكننا القول أن أسباب توقف كثير من مشاريع التنمية وذلك من العروض السابقة يرجع إلى أسباب داخلية خاصة السودان فالمشكلة ليست في التمويل الخارجي فقط .

الفصل الثاني

العبء الناتج عن اثر الدين الخارجي

المبحث الأول :-

البعد المحلي لازمة الديون

المبحث الثاني :-

آثار الديون الخارجية

المبحث الثالث :-

أعباء الدين الخارجي

المبحث الأول

البعد المحلي لازمة الديون السودانية

من الأساليب المحلية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية علي السودان العجز المستمر في الميزانية العامة وميزان المدفوعات التي أدت إلى سياسات نقدية توسعية لتمويل هذه العجوزات مما كان له في النهاية اثر علي ارتفاع الأسعار وغيره من الأزمات المترتبة عليها وهذا ما تبخه الدراسة من خلال هذا المبحث .

العجز في الموازنة العامة :-

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون هو العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلافات الهيكلية (الجانب الحقيقي) والتي أدت إلى توسع نقدي ومن ثم ارتفاع الأسعار في السودان (الجانب النقدي) . ويعرف العجز عادة بأنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وقد واجه السودان عجزا ماليا نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي مع بداية الثمانينات ويعود ذلك للتوسع الكبير في النفقات من جهة والي قصور الإيرادات المحلية بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية و من جهة أخرى لقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية الدولة واتبع السودان سياسة التمويل بالعجز لسد النقص وتعتبر هذه السياسات التي اتبعها السودان منذ زمن طويل أدت إلى تفشي سياسات التمويل بالعجز والي ازدياد الدين العام الداخلي . لقد كان للجهاز المصرفي دور رئيسي في هذا التمويل المحلي مما أدى في النهاية إلى زيادة السيولة المالية ثم ارتفاع حاد في الأسعار لأنها تعتمد في النهاية علي الدين العام الداخلي وقد غطي السودان جزء كبير من النفقات العامة من الاقتراض المحلي كما هو موضح بالجدول التالي والأداء المالي للقطاع العام خلال الأعوام من (1980 - 1997) .

الأداء المالي للقطاع العام (1980 1997)

العجز في الموازنة العامة (ملايين الجنيهاات السنوية)

87/86	85/84	84/83	83/82	82/ 81	81/ 80	
2010,4	1485,5	1469	1251,7	926,7	760,9	الإيرادات العامة
-	-	-	-	7,8 -	764,7-	المنصرفات العامة
3598,3	2512,2	1642,7	1118,3			
-	-	173,7-	133,4	144,1-	3,8 -	فائض (+) عجز (-)
1587,9	1026,7					
-	-	580,20	-	495 -	276,3-	منصرفات التنمية والاستثمار
438,4	516,8		632,5			
1212,9	869,7	571,2	142	261,5	69,2	تمويل العجز من مصادر خارجية
813,4	673,8	182,7	357,1	377,6	210,9	تمويل العجز من مصادر داخلية

92/91	91/90	90/89	89/88	88/87	87/86	
30517	63981	83242	6304	4017	2742	الإيرادات العامة
-	58581-	-	-	6096-	4307-	المنـصـرفات العامة
53446		123933	11462			
-	5400	40691-	5158-	2079-	1565-	فائض (+) عجز -
22929						
-	26637-	50630-	2459-	1594-	1202-	منـصـرفات التـمـيـن والاستثمار
10820						
33749	21237-	91321-	7617-	3673-	2767-	العجز الكلي للقطاع العام
5577	6229	33490	2905	2093	1222	تميل العجز من مصادر خارجية
28172	15008	57831	4712	1580	1545	تمويل العجز من مصادر داخلية

	97/96	96/95	95/94	94/93	93/92	
	108559	697770	2847,60	131193	835682	الإيرادات العامة
	17382-	-	-	-	-	المنـصـرفات العامة
		830000	278203	6,1943	796681	
	88230-	-	65030	11757	39001	فائض (+) عجز -
		301322				
	-	-	365380	13706-	300437	العجز الكلي للقطاع العام
	195690	210180				
	23820	22000	5270	3923	13,940	تميل العجز من مصادر خارجية
	171800	188180	360110	9783	169497	تمويل العجز من مصادر داخلية

المصدر :- العرض الاقتصادي لوزارة المالية - إدارة البحوث والمتابعة
94 / 1995 م

هذا الجدول يعني التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح (سياسة نقدية توسعية) مما أدى إلى زيادة العجز ولقد أدت هذه الزيادة التوسعية إلى تدهور الأوضاع الخارجية للسودان والتي تتناقض في صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي وكذلك السياسة النقدية التوسعية نتيجة لعجز في الميزانية العامة والتي تفاقم

التضخم في السودان . وقد وصلت معدلات التضخم في الآونة الأخيرة إلى أرقام غير مسبوقة ولهذا نجد أن العجز في الميزانية العامة الناتج من الاختلالات الهيكلية الداخلية قد أدى إلى زيادة الدين العام (سياسة توسعية نقدية) لتمويل جزء من هذا العجز كما هو موضح في جدول الموازنة العامة والتي ارتفاع معدلات الديون الخارجية لتمويل الجزء الآخر مما أدى في النهاية إلى تزايد نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تزايد أعباء خدمة الديون والذي يعد المؤشر إلى تزايد تبعية اقتصادية للسودان .

المبحث الثاني

آثار المساعدات الأجنبية على التنمية في السودان

إن المساعدات الأجنبية بالرغم مما قد ينتج عنها من إيجابيات قد تخلق مشكلة عديدة في بعض الأحيان وتختلف وراءها آثار عميقة في الجذور فهذه المساعدات ما هي إلا استثمار رابح واستقلال سياسي بالنسبة للدول الغنية المانحة للمساعدات وكثيراً ما تؤدي إلى استنزاف مواردها والمواد الخام والمحاصيل الرئيسية . يمكن اعتبار المساعدات أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية للبلدان المانحة وإقامة علاقتها الخارجية وتوطيد نفوذها في العالم الثالث . وعند الحديث عن المساعدات الأجنبية فإنه من الضروري الأخذ في الاعتبار الشروط التي عادة ما تكون مصاحبة لهذه المساعدات الممنوحة للدول النامية وبما أن كل دولة مانحة تفرض بعض الشروط ضمن برنامجها لتحقيق انتقال الموارد وترتيب طرق التسديد فالمشكلة ليست فيها إذا كان هناك شروط أم لا بل في الشكل الذي تأخذه هذه الشروط التي تمثل قيود على البلدان النامية المستعملة للمساعدات .

ومن الناحية الاقتصادية من أوضح الشروط هي تلك التي تفرض على كيفية منح العون والطريقة التي يجب أن يستعمل بها وبالتالي كانت هذه الشروط عبارة عن وسيلة لحفظ وحماية مصالح الدول النامية وأن تقدم صادرات الدول النامية تسديد الإعتمادات الأجنبية

ومن الناحية السياسية ألزمت البلدان المانحة بلدان العالم الثالث المستلمة للمساعدات برغم السياسات التي تراها ولو في غاياتها الأقل مثلاً منعت الولايات المتحدة الأمريكية أي مساعدات اقتصادية إلى أي دولة تساعد كوبا . وكذلك هناك بند أمريكي ينص على أن 50% من الحاجات التي تمولها المساعدات الأمريكية يجب أن تشحن على بواخر أمريكية . سنتعرض بالتفصيل على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمساعدات الأجنبية .

الآثار الاقتصادية :-

إن المساعدات الأجنبية ساهمت في تحسين الأداء في شتى القطاعات من بينها قطاع السكر الذي أدى إلى فوائد متعددة للاقتصاد السوداني وقد أصبحت مصانع السكر مثلاً تكفي حاجات البلاد من السكر وتزيد عنها ، وبهذا يعني توفير عملات صعبة تعادل قيمة الإنتاج المحلي وقيمة مدخلات الإنتاج المنشودة بالإضافة إلى هذا أن مصانع السكر قد ساهمت في تشغيل أيدي عاملة وبالتالي تنشيط النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحيطة . من جهة أخرى قد تسببت مصانع السكر في قيام صناعات جانبية أخرى مثل صناعة الكحول إضافة إلى علف الحيوانات ولكن من هذا فإن المساعدات الأجنبية وما تقدمه من قرض تؤدي إلى تجزئة الاقتصاد بنهب الموارد

المحلية بمعنى أنه وبعد فترة وجيزة من استخدام القرض يرتفع قسط استهلاكه وفوائده من مجمل القرض نفسه أي من صافي تقدير المواد إلى البلد المقترض يصبح سالباً .
وقد بلغت مدفوعات الدول النامية للدول الغنية في عام 1988م حوالي (13) مليار دولار من حيث إجمالي تنفق القروض من الدول الغنية عن ربع هذا المبلغ أي أن التدفقات الصافية تكون للدول الغنية .

الخطر الآخر على التنمية والنتيجة الهامة لاستخدام القرض الأجنبية هو العجز الذي خلقتة هذه القروض في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة فإذا نظرنا إلى الميزان التجاري باعتباره أحد البنود الهامة يتضح لنا أن الوفاء بالديون يتطلب عون الصادرات بشكل أكبر عن القروض وأعبائها الأمر الذي لم تتمكن الدول من تحقيقه وبالتالي اضطرت إلى تخفيض وارداتها من السلع الإنتاجية الوسيطة مما أدى إلى تعطيل التنمية وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك فإن المساعدات الأجنبية عادة ما تركز على مشروعات البنية الأساسية والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد دون أن يقابله القدر المناسب من السلع والخدمات مما يؤدي إلى توقف الطلب على العرض وبالتالي ارتفاع السعر .

وبالمثل فإن ارتفاع حجم الصادرات من فرصة الديون وأعبائها يؤدي إلى نقص السلع في السوق المحلي ويترتب على هذا حدوث التفتح وما ينتج عنه من إضعاف للقدرة التنافسية لصادرات السودان في مواجهة إنتاج الدول الأخرى نسبة لارتفاع أسعارها بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض العملة الوطنية . بالإضافة إلى كل ما سبق فإنه عادة ما يترتب على استخدام القروض

الأجنبية التي قدمت الإخلال بالخطط الإنمائية الموضوعة خاصة في ظروف عدم الاستقرار في سياسة البلدان النامية الخارجية مثل أن توضع خطة معتمدة على معونات ومساعدات دولة معينة فإذا ما تدهورت العلاقات الخارجية السياسية بين الدولتين فيجب أن توضع خطة جديدة معتمدة على دولة أخرى . كما أن هذه المساعدات تفقد أجهزتها التخطيط مرونيتها وقدرتها على إعادة النظر في خططها وفق المتغيرات المحلية حيث يصبح ضرورياً للاستثمار في هذا المشروع أو في مشروع معين لارتباطه بعون وليس لأي سبب آخر ومن هذه المشاريع طريق الخرطوم - مني الذي مول بالمساعدات الأمريكية والذي لعب دوراً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقري الواقعة على طول الطريق بالإضافة إلى تنمية إقليم الجزيرة ككل . في القطاع الزراعي مولت العديد من المشاريع الهامة لهدف إحداث التنمية الإقليمية مثل مشروع الرهد ومشروع التنمية الزراعية بجنوب السودان بالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في الزراعة الآلية يرجع أساساً إلى التمويل عن طريق المساعدات الخارجية . كما أن المساعدات الأجنبية ساهمت في تدريب الكوادر المختصة في الطب والهندسة والاقتصاد والزراعة والإدارة والعديد من المجالات الأخرى .

الآثار السياسية :-

من الناحية السياسية هنالك ظواهر متعددة بحالة التبعية الاقتصادية التي يصلها أي دولة تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل أساسي كما هو الحال في بلاننا ، فتظهر المساعدات إحدى أدوات السياسة الخارجية الفعالة للدول المنتجة لذلك فقد تدفقت المعونات والمساعدات بشكل أوفر على البلدان ذات الوزن الاستراتيجي والذي تبعاً لذلك يتوقع أن تزداد فعاليتها في محيطها الإقليمي علماً بأن إحداث طفرة نوعية في التنمية الاقتصادية ليست في كل الأحوال هو هدف الدولة المانحة للمساعدات . وبذلك القدر لا نتصور أن كل سياسات العون ذات عائد أممي وسياسي عاجل لمصدرها ولكن يبقى الهدف الأساسي الذي هو استخدام المساعدات لإدراك مرام سياسية لا يتسنى بلوغها من خلال الأدوات العسكرية والدعائية أو خلال الأجهزة الدبلوماسية المعتادة أو النظرية الأمريكية التقليدية في هذا الصدد هو أن إحداث مستوى معقول من النمو الاقتصادي يتبعه استقرار سياسي يقلل لدرجة عظمى من مخاطر التوارث الراديكالية التي كثيراً ما تمتطيها العناصر اليسارية في مجال السياسة الخارجية وأثرت المساعدات والقروض بصورة واضحة على السودان . وهناك العديد من الأمثلة منها موقف السودان غير المحدد من اتفاقية كامب ديفيد . مثال آخر هو عدم التزام السودان بسياسة عدم الانحياز وذلك في أواخر العهد المايوي عندما انحازت الدولة للمعسكر الغربي ضد أثيوبيا - ليبيا - اليمن الجنوبية وقد سمحت الحكومة لجبهات التحرير الليبية و الإرتيرية بفتح مكاتب لها في الدولة وقدمت المساعدات والترتيبات اللازمة لدعم تحركاتهم .

@! محمد خير احمد الزبير . العون الأجنبي والتنمية الاقتصادية تجربة السودان 80

1990/ ص (39)

الجنسيات وباتوا يقيمون العديد من الحرفات المختلفة لهذه المؤسسات مثل توفير المساكن وإيجاد السيارات والمكاتب للأجانب وفي المقابل جزء من التمويل المحلي وقد نجحت الوكالات الأجنبية في استقطاب العديد من موظفي الدولة لصالحها وذلك بتقديم أجور نقدية لدعم المؤسسات الأجنبية لمشاريع ومجالات اقتصادية معينة .

يمكن اعتبار جريمة ترحيل اليهود الفلاشا احدي الجرائم الجديدة والتي نتجت بصورة مباشرة مباشرة بالتبعية الاقتصادية والسياسية نتيجة لاستقبال المساعدات الأجنبية هذا من حيث الدافع . أما من حيث التكتيكات من حيث ارتكابها فقد ورد من خلال المحاكمة استخدام المعونات العينية للتمويه واستخدام الاستثمار المباشر وإحكام الستار عليها .

وقد قال عمر محمد الطيب نائب الرئيس نميري مبررا لهذا الموقف لم يكن بوسعي رفض ترحيل اليهود الفلاشا حيث أن طلب الترحيل جاء من دولة صديقة هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي لم تكن مساعداتها للسودان سدا . وتؤثر المساعدات الأجنبية من خلال وسائل الإعلام علي طريق برامجها التي تمنحها الدول الممولة خاصة القريبة منها مما يؤدي إلي تغيير نمط ومعدل الجريمة أي أن المشاهدين يحاولون تقليد نمط الحياة الحدية الذي يرونه علي الشاشة وفي سبيل ذلك يرتكبون جرائم السرقة والقتل .

المبحث الثالث

أعباء الديون الخارجية

بلغت جملة تدفقات العون الخارجي منذ الاستقلال (11,4) مليار دولار يمثل عون المشروعات (5 ، 2) مليار دولار والعون السلمي والغذائي (4 و 2) مليار دولار والعون الفني (2) مليار دولار . ويتضح من هذه الأرقام أن القروض والمنح الخارجية المستقلة في المشروعات تمثل 46 % من جملة العون والقروض الخارجية بينما يمثل العون والسلمي والقروض النقدية حوالي 54 % فإن هذه النسبة العالية تمثل دعم ميزان المدفوعات وفروضا استهلاكية وكان الجزء الأكبر من التدفقات يمثل مساهمة المؤسسات الدولية بمبلغ (3و3) مليار دولار والمؤسسات الإقليمية (1 ، 6) مليار دولار .

بدا التدهور في حساب رأس المال منذ أواخر السبعينات حيث أصبح المصدر الرئيسي للضغوط علي ميزان المدفوعات . ومنذ أواخر السبعينات أخذت متأخرات سداد أصل القروض والفوائد المستحقة عليها تتراكم نتيجة لعجز الدولة علي مقابلة تلك الالتزامات وترتب علي ذلك تراجع السحوبات علي القروض والمنح الخارجية واخذ الوضع يتفاقم أكثر منذ عام 1983 م

حتى ذلك التاريخ كان السودان يغطي العجز في الحساب الجاري والناتج من تدني أداء الصادر والتوسع في الواردات عن طريق السحب من القروض والمعونات المتاحة فقد اتبع السودان خلال السبعينات وضع مميز حيث اتجهت اهتمامات الدول العربية البترولية نحو السودان باعتباره سلة غذاء العالم العربي المرتقب وقد أهله لذلك الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها ، هذا إلي جانب ما تيسر للبلاد من تمويل المشروعات من الدول الغربية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية . ولكن السودان لم يتوقف في استقلال تلك السانحة لأسباب عديدة أهمها أن معظم تلك القروض والمنح (54 %) قد قدم في شكل نقدي لدعم ميزان المدفوعات أو عون غذائي وهي تعتبر استهلاكية وان مردودها للإنتاج والنمو الاقتصادي كان محدودا جدا بالمقارنة بمردود القروض والمنح الموجهة للمشروعات 46% . ومن جهة أخرى فقد تم توجيه بعض تلك القروض إلي مشروعات لا تساندها جدوى اقتصادية وانتهت تلك المشروعات إلي الفشل ومن جانب آخر اسند تنفيذ تلك المشروعات إلي مؤسسات القطاع العام التي اتسم أداؤها بالضعف مما أدى إلي البطء من انجاز المشروعات هذا بالإضافة إلي المعوقات الهيكلية في الاقتصاد السوداني والمتمثلة في عدم استقرار نظام سعر الصرف والذي اتسم في معظم الأوقات بعدم الواقعية . والخلل المالي والنقدي افرز ضغوطا علي الطلب الكلي ومعدلات عالية التضخم هذا إلي جانب ضعف البنيات الأساسية خاصة وسائل النقل والطاقة .